الأمم المتحدة

A/HRC/22/72

الجمعية العامة

Distr.: General
27 December 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والعشرون

البندان ٣ و٥ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

هيئات وآليات حقوق الإنسان

الدراسة النهائية المقدمة من اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بشأن المرأة الريفية والحق في الغذاء

موجز

تتناول هذه الدراسة بالبحث حق المرأة الريفية في الغذاء بتوضيح الإطار القانوني الدولي الساري على المرأة الريفية، مع تحليل أنماط التمييز التي تضر بها، واقتراح استراتيجيات وسياسات توفر لها الحماية القانونية وإبراز الممارسات الجيدة. وتركز الدراسة بصورة خاصة على الأسر المعيشية التي ترأسها إناث وعلى النساء اللاتي يزاولن أعمال مؤقتة أو موسمية.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٦	٣
ثانياً –	الإطار القانوني الدولي الساري على المرأة الريفية	٧-١٩	٤
ثالثاً –	أنماط التمييز ضد المرأة الريفية	٢٠-٧٢	٩
ألف–	وصول المرأة الريفية إلى موارد الأراضي والمياه وتحكمها فيها وملكيتها لهذه الموارد	٢٣-٣٥	١٠
باء –	عدم كفاية الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق وفرص العمل أو التمييز فيه	٣٦-٤٦	١٤
جيم–	ضعف فرص الوصول إلى التعليم، والمعلومات، والرعاية الصحية، والقضاء أو التمييز فيها	٤٧-٥١	١٦
دال –	دور المرأة المرتبط بنوع الجنس في المجتمع والأسرة	٥٢-٥٦	١٩
هاء –	دراسة حالة: الأسر المعيشية التي ترأسها إناث	٥٧-٦٦	٢٠
واو –	دراسة حالة: المرأة التي تزاول عملاً مؤقتاً أو موسمياً	٦٧-٧٢	٢٤
رابعاً –	الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى توفير الحماية القانونية للمرأة الريفية	٧٣-٧٦	٢٥
خامساً –	الممارسات الجيدة	٧٧-٩١	٢٨
سادساً –	الاستنتاجات	٩٢	٣١

أولاً- مقدمة

١- المرأة الريفية هي المرأة التي تقيم و/أو تعمل غالباً في المناطق الزراعية والساحلية والحرجية. ويشمل هذا التعريف المرأة التي تمارس عملاً بأجر أو بدون أجر، والتي تقوم بأنشطة منتظمة أو موسمية، والتي تزاول عملاً زراعياً أو غير زراعي، وتقوم بإعداد الطعام، وإدارة شؤون الأسرة المعيشية، ورعاية الأطفال وغير ذلك من الأنشطة، وتعمل في الصناعات المترلية أو الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية[(١)]. وعرفت الدراسة المتعلقة بالتمييز في سياق الحق في الغذاء (A/HRC/16/40) النساء الريفيات بأنهن فئة تعاني من التمييز. ورأت ما يلي:

> إن التداخل بين حقوق المرأة والحق في الغذاء يتيح إلقاء نظرة عامة مفيدة على عدد من الأبعاد المترابطة للتمييز ضد المرأة من حيث الوصول إلى الأراضي، والملكية والأسواق، وهي أبعاد وثيقة الصلة بالحصول على التعليم، وفرص العمل، والرعاية الصحية والمشاركة السياسية. وعلى الصعيد العالمي، تقوم النساء بزراعة أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع المحاصيل الغذائية غير أنهن يمثلن ٧٠ في المائة من الجياع في العالم ويتأثرن تأثراً غير متناسب بسوء التغذية والفقر وانعدام الأمن الغذائي. ولا تفي الحكومات بالتزاماتها الدولية بحماية المرأة من التمييز، إذ ما زالت الفجوة بين المساواة بحكم القانون والتمييز بحكم الأمر الواقع مستمرة وتستعصي على التغيير (الفقرة ٢٩).

٢- وكان مجلس حقوق الإنسان قد طلب، في قراره ١٦/٢٧ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، إلى اللجنة الاستشارية أن تجري دراسة شاملة عن حق المرأة الريفية في الغذاء، تتناول أموراً منها أنماط التمييز، واستراتيجيات وسياسات حماية المرأة من الناحية القانونية وأفضل الممارسات، مع التركيز بوجه خاص على الأسر المعيشية التي ترأسها إناث وعلى النساء اللاتي يزاولن أعمالاً مؤقتة أو موسمية.

٣- وأوكلت اللجنة الاستشارية، في توصيتها ٧/٤ المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠١١، إعداد الدراسة المتعلقة بالمرأة الريفية والحق في الغذاء إلى فريق الصياغة المعني بالحق في الغذاء والذي يتألف من خوسيه بنغوا كابيو، وتشينسونغ تشونغ، ولطيف حسينوف، وجان زغلر (حتى آب/أغسطس ٢٠١٢) ومني ذو الفقار[(٢)]. وفي الدورة الثامنة للجنة، قدم فريق الصياغة مذكرة مفاهيمية للدراسة. وبناءً على طلب المجلس في قراره ١٩/٧ المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بجمع آراء وتعليقات

---

(١) هذا التعريف يستند إلى آراء وتعليقات الفلبين المؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢.

(٢) يود فريق الصياغة المعني بالحق في الغذاء أن يتوجه بالشكر إلى يوانا سيسماس وإيفونا تروسكان من أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان لما قدمتاه من مساهمة قيمة في أثناء إعداد هذه الدراسة.

جميع الدول الأعضاء وجميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وجميع الجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة، حتى يتسنى للجنة الاستشارية أخذها بعين الاعتبار في إعداد الدراسة الأولية.

٤- ووردت آراء وتعليقات بشأن المذكرة المفاهيمية من الدول التالية: بلجيكا وكولومبيا وكوبا واليونان وإندونيسيا وناميبيا وقطر وباراغواي والفلبين؛ ومن مؤسستين من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند والمركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن)؛ ومن منظمات غير حكومية مثل مؤسسة كاريتاس، ولجنة العدالة الكولومبية، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، والحركة العالمية للأمهات. ووردت أيضاً آراء وتعليقات من برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التجارة العالمية.

٥- وأخذ فريق الصياغة هذه المساهمات في الاعتبار عند إعداد الدراسة الأولية التي قدمها في الدورة التاسعة للجنة الاستشارية. وساعدت التعليقات الشفوية التي قدمتها مختلف الجهات صاحبة المصلحة والمناقشات المثمرة فيما بين أعضاء اللجنة في تحسين الدراسة وأتاحت الانتهاء منها بشكلها الحالي.

٦- وتتناول الدراسة بالبحث الإطار القانوني الدولي لحماية حق المرأة الريفية في الغذاء، وتحدد أنماط التمييز التي تعرقل تمتع المرأة تمتعاً كاملاً بهذا الحق. وتبحث الدراسة في استراتيجيات وسياسات التصدي لأشكال التمييز التي حددت وتسلط الضوء على عدد من الممارسات الجيدة. وتركز الدراسة تركيزاً خاصاً على الأسر المعيشية التي ترأسها إناث وعلى النساء اللاتي يزاولن أعمالاً مؤقتة أو موسمية.

ثانياً- الإطار القانوني الدولي الساري على المرأة الريفية

٧- إن أي تحليل لتمتع المرأة الريفية بالحق في الغذاء يجب أن يبدأ من الاعتراف بمبدأي عالمية حقوق الإنسان وترابط هذه الحقوق. وبالإضافة إلى هذه الضرورة القانونية، تبين الأدلة العملية أن إعمال حق المرأة الريفية في الغذاء يرتبط ارتباطاً لا انفصام فيه بعدد من حقوق الإنسان الأخرى. وتشمل هذه الحقوق الحق في التعليم (بما في ذلك التدريب المهني)، والحق في الرعاية الصحية، والحق في المياه وخدمات الصرف الصحي، والحق في السكن، والحق في العمل اللائق، والحق في الملكية وفي الموارد والتكنولوجيا اللازمة للإنتاج الغذائي، والحق في المزايا والحماية الاقتصادية والاجتماعية (بما فيها الحماية في حالة الكوارث)، والحق في المعلومات وفي اللجوء إلى القضاء، وفي التمثيل السياسي والمشاركة السياسية ويعني ذلك في الواقع حظر التمييز بصورة عامة.

٨- ويشكل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أداة أساسية في تحليل حق المرأة الريفية في الغذاء. فالمادة ١١ من العهد تعترف اعترافاً صريحاً بالحق في الغذاء بُعديه ألا وهما: الحق في الحصول على الغذاء الكافي كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي كافٍ (الفقرة ١)، والحق في التحرر من الجوع (الفقرة ٢). وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الدول، في إطار التعاون الدولي لتحقيق التحرر من الجوع، أن تتخذ التدابير اللازمة ليس فقط لتحسين أساليب إنتاج الأغذية وحفظها وتوزيعها وإصلاح النظم الزراعية، بل أيضاً لضمان التوزيع العادل للإمدادات الغذائية العالمية وفقاً للاحتياجات.

٩- وتُدعم المادة ٢ من العهد حماية الحق في الغذاء إذ تقضي بحظر التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس، كما تقضي بتمتع المرأة والرجل على قدم المساواة بالحقوق المكرسة في العهد. وأوضحت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٢ أن التدابير التي تعتمدها الحكومات ينبغي أن تعكس اهتماماً خاصاً بضرورة منع التمييز في مجال الحصول على الغذاء أو الموارد اللازمة للغذاء[٣]. وعلى حد تعبير اللجنة، ينبغي أن توفر الدولة "ضمانات الوصول الكامل والمتكافئ إلى الموارد الاقتصادية، ولا سيما للنساء، بما في ذلك الحق في الإرث وملكية الأرض وغير ذلك من الممتلكات، والائتمان، والموارد الطبيعية والتكنولوجيا المناسبة؛ وتدابير احترام وحماية العمالة الذاتية والعمل الذي يتيح أجراً يضمن للأجير وأسرته عيشاً كريماً [...]؛ ومسك سجلات عن الحقوق المتصلة بالأرض (بما في ذلك الغابات)"[٤].

١٠- ويتطلب الحق في الغذاء إتاحة الغذاء الكافي مادياً واقتصادياً للمرأة في جميع الأوقات أو إتاحة سبل الحصول عليه[٥]. فجميع الموارد اللازمة لتأمين الغذاء، بما في ذلك المياه، وحطب الوقود، والثروة الحيوانية، يجب أن تكون متاحة مادياً للمرأة الريفية. ويجب أن تتاح للمرأة أيضاً الإمكانية الاقتصادية للحصول على الغذاء على المستوى الفردي وعلى مستوى الأسرة المعيشية على حد سواء. ويعني ذلك أنه ينبغي أن تتوافر للمرأة الريفية سبل الحصول على الغذاء عن طريق الشراء أو الإرث أو الإنتاج أو العمل. ولذا ينبغي أن تتاح للمرأة إمكانية الوصول إلى المصادر المولدة للدخل، مثل العمل الذي يضمن أجوراً لائقة تسمح بعيش كريم، والائتمان أو القروض، وحقوق الملكية والإرث، وسبل الحصول على خدمات الإنتاج مثل الأرض، والأدوات والتكنولوجيا والبذور وشهادات الإنتاج؛ وسبل الوصول إلى السلع المنتجة وأسواقها.

---

(٣) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٢؛ انظر الوثيقة E/C.12/1999/5 المؤرخة ١٢ أيار/مايو ١٩٩٩.

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ٢٦.

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ٧.

١١- وتنقسم التزامات الدولة المحددة فيما يتعلق بالحق في الغذاء إلى ثلاثة مستويات. فأولاً، يقتضي الالتزام *بالاحترام* ألاّ تتخذ الدول أي إجراءات تُضعف فرص حصول المرأة على الغذاء، إما عن طريق "حرمان الناس حرماناً تعسفياً من الحق في الغذاء أو بجعل الحصول على الغذاء أمراً عسيراً عليهم"[٦]. فجميع عمليات الإقصاء أو التقييد المستندة إلى نوع الجنس والتي تعوق وصول المرأة الريفية إلى الموارد اللازمة لضمان حقها في الغذاء تشكل انتهاكات لهذا الالتزام. وثانياً، يقتضي الالتزام *بالحماية* أن تتخذ الدولة إجراءات لمنع العناصر الفاعلة الخاصة من حرمان المرأة من الحصول على الغذاء[٧]. والسماح بممارسات داخل الأسر تمنع المرأة الريفية من الوصول إلى الموارد يعني عدم قيام الدولة بحماية حقها في الغذاء. وثالثاً، يشمل الالتزام *بالوفاء* بُعدين. ويعني الالتزام *بالتيسير* أن على الدول أن تتخذ تدابير إيجابية لتدعيم سبل وصول المرأة إلى الموارد وغيرها من الوسائل اللازمة لتأمين أسباب الرزق واستخدام هذه الموارد والوسائل[٨]. وعدم وجود تشريعات تضمن حقوق الملكية والإرث للمرأة ونقص خدمات مثل العمل أو الائتمان يعني عدم وفاء الدول بالتزاماتها بالتيسير. وفي الحالات التي تعجز فيها المرأة عن إعمال حقها في الغذاء لأسباب خارجة عن سيطرتها، تكون الدولة ملزمة *بتوفير* الغذاء مباشرة[٩].

١٢- وتشكلّ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الأداة الأساسية الثانية للحماية القانونية لحق المرأة الريفية في الغذاء. فالمادة ١٤ تشدِّد على حظر التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية وعلى تمتُّع المرأة والرجل على قدم المساواة بالحق في المشاركة في التنمية الريفية والاستفادة منها. وتتضمَّن المادة قائمة بالحقوق المحدَّدة التي تعتمد عليها معيشة المرأة الريفية اعتماداً قوياً والتي ينبغي أن تكفلها الدول:

(أ) المشاركة في وضع وتنفيذ الخطط الإنمائية على جميع المستويات؛

(ب) الوصول إلى تسهيلات الرعاية الصحية الملائمة، بما في ذلك المعلومات والمشورة والخدمات في مجال تنظيم الأسرة؛

(ج) الاستفادة بصورة مباشرة من برامج الضمان الاجتماعي؛

(د) الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم، النظامي وغير النظامي، بما في ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفية، والاستفادة من أمور أخرى منها جميع الخدمات المجتمعية وخدمات الإرشاد، لزيادة كفاءتها التقنية؛

---

(٦) J. Ziegler, C. Golay, C. Mahon, S.A. Way, *The Fight for the Right to Food. Lessons Learned*, Palgrave Macmillan, 2011, p. 19.

(٧) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٢، الفقرة ١٥.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) المرجع نفسه.

(هـ) تنظيم جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات من أجل الحصول على الفرص الاقتصادية على قدم المساواة عن طريق العمل لدى الغير أو العمل لحسابها الخاص؛

(و) المشاركة في جميع الأنشطة المجتمعية؛

(ز) الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية، وتسهيلات التسويق، والتكنولوجيا المناسبة والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي وكذلك في مشاريع التوطين الريفي؛

(ح) التمتُّع بظروف معيشة ملائمة، وبخاصة فيما يتعلق بالسكن وخدمات الصرف الصحي وإمدادات الكهرباء والمياه والنقل والاتصالات (الفقرة ٢ من المادة ١٤).

١٣- وتضع الاتفاقية على عاتق الدول التزامات أخرى وثيقة الصلة بأحوال المرأة الريفية. وعلى الدولة أن تتَّخذ جميع الخطوات اللازمة لتعديل أو إلغاء القوانين والأعراف والممارسات التمييزية وأن تغيِّر أدوار الجنسين النمطية المشوَّهة التي يشوبها التزمت[١٠].

١٤- وينبغي أن يُستكمل التغيير في العلاقة بين الجنسين في المجال العام بجهود تبذل في القطاع الخاص. وتؤكِّد الاتفاقية أن الأهلية القانونية للمرأة مطابقة للأهلية القانونية للرجل وتنصُّ على حق المرأة في إبرام العقود وإدارة الممتلكات، في حالات ليس آخرها الزواج[١١]. وعليه، يقع على الدول التزام بضمان الحقوق نفسها لكلا الزوجين فيما يتعلَّق بملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتُّع بها والتصرف فيها[١٢]. وهناك صكوك دولية أخرى تدعِّم هذه الأحكام. فالفقرة ٤ من المادة ٢٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنصُّ على التزام الدول باتّخاذ التدابير اللازمة لضمان المساواة بين الزوجين في الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلَّق بإبرام عقد الزواج، وسريانه وفسخه، وتنصُّ المادة ٥(هـ)'٦' من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على حق المرأة في الإرث. وبالإضافة إلى ذلك، تعهَّدت الدول في الخطوط التوجيهية الطوعية المتعلِّقة بالحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والتي اعتمدتها لجنة الأمن الغذائي في أيار/مايو ٢٠١٢ بأن "تلغي وتحظر جميع أشكال التمييز المتّصلة بحقوق الحيازة، بما فيها تلك الناشئة عن تغيير الحالة الزوجية، والافتقاد إلى القدرة القانونية، وعدم النفاذ إلى الموارد الاقتصادية" (الفقرة ٤-٦).

---

(١٠) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادتان ٢(هـ) و٥(ب).

(١١) المرجع نفسه، الفقرتان ١٥ و١٦(ج).

(١٢) المرجع نفسه، المادة ١٦(ح).

١٥- وتقضي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمساواة الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن ذوي الإعاقة، مع الآخرين في الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية وبرامج الحدِّ من الفقر(١٣). ومن الأحكام المهمة أيضاً المادة ٢٥(ج) التي تنص على توفير خدمات الرعاية الصحية في أقرب مكان ممكن من المجتمعات المحلية لهؤلاء الناس، بما في ذلك في المناطق الريفية.

١٦- وبموجب اتفاقية حقوق الطفل، تكون الدول ملزمة باتّخاذ التدابير لمكافحة الأمراض وسوء التغذية، بما في ذلك مكافحتها في إطار الرعاية الصحية الأولية، وعن طريق توفير الأغذية المغذِّية الكافية ومياه الشرب النقية(١٤). ويمكن أن تكون أحكام اتفاقية حقوق الطفل بالغة الأهمية للأسر المعيشية التي ترأسها إناث وللعاملات الموسميات. وعلى سبيل المثال، تقضي الاتفاقية بأن تساعد الدول الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين عن رعاية الطفل وأن تقدِّم، عند الضرورة، المساعدة المادية وبرامج الدعم، ولا سيما فيما يتعلَّق بالتغذية والكساء والسكن(١٥). أما الحق في التعليم وهو حجر الزاوية في النهوض بالفتيات إنسانياً واقتصادياً فيُمنح حماية خاصة في المادة ٢٨.

١٧- وتنصُّ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على استحقاقات للمرأة الريفية في مجال الحصول على التعليم والتدريب المهني وفي مجال الحماية من استخدام المعلومات المضلِّلة فيما يتعلق بالهجرة أو الاتّجار بالبشر أو ظروف العمل والأجور غير المواتية.

١٨- وأخيراً وليس آخراً، يشمل إطار الحماية الساري على المرأة الريفية مجموعةً من أحكام المساواة التي ترد في اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى اتفاقيتي منظمة العمل الدولية الأساسيتين وهما اتفاقية المساواة في الأجور (رقم ١١٠) واتفاقية التمييز (رقم ١١١).

١٩- ولا غنى عن إدراج ضمانات حقوق الإنسان المحدَّدة هذه في الصكوك التشريعية والسياساتية لبلوغ الإعمال الكامل لحق المرأة الريفية في الغذاء. وقد تجد الدول توجيهاً في النص المحدَّث لإطار عمل الأمم المتحدة الشامل لوضع سياسات للأمن الغذائي والتغذوي(١٦). ومن المؤكَّد أن الأهداف الإنمائية للألفية وبخاصة تلك الأهداف الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتعزيز التعليم للجميع، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحدِّ من وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات، يمكن أن تؤدِّي إلى تحسُّن معيشة المرأة الريفية. ومع

(١٣) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة ٢٨، الفقرة ٢(أ).

(١٤) اتفاقية حقوق الطفل، الفقرة ٢(ج) من المادة ٢٤.

(١٥) المرجع نفسه، المادة ٢٧ الفقرة ٣.

(١٦) فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، تحديث لإطار العمل الشامل، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

ذلك، ينبغي ألاّ يغيب عن أذهان الدول أن اتّباع هذه المبادرات لا يعفيها من الالتزامات التي أخذتها على عاتقها بموجب معاهدات حقوق الإنسان. ويمكن اعتبار البرامج الطوعية معالم مؤقّتة على مسار الإعمال التّام الإلزامي لحق جميع البشر، بمن فيهم المرأة الريفية، في الغذاء.

ثالثاً- أنماط التمييز ضد المرأة الريفية

٢٠- يتطلَّب اتّباع نهج قائم على حقوق الإنسان تحديد الفئات الضعيفة. غير أن هذا النهج يعترف بأن الضعف ليس سمةً محدَّدة يمكن تفسيرها بجنس الشخص، وإنما هو تصوُّر اجتماعي[١٧]. وغالباً ما يرجع هذا الضعف إلى أنماط التمييز، القانونية والفعلية، الناشئة من تصرُّف الدولة أو الأسرة أو عدم تصرُّفها. وما ثبت من أن المرأة في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، أكثر عرضةً للجوع من الرجل إنما يرجع إلى أنماط التمييز[١٨].

٢١- والتحق عدد من هيئات المعاهدات ومبادرات الأمم المتحدة بالأكاديميين الرواد الذين طالما دعوا إلى اتّباع نهج متعدِّد الجوانب في معالجة التمييز[١٩]. وقد عرضت كيمبرلي كرنشو "الإطار الأحادي المحور" الذي ساد في قانون مناهضة التمييز، وهو الإطار الذي ضلَّل التحليل، كما أوردت في مثالها، نظراً لأنه استبعد تجارب المرأة السوداء ليس كامرأة، ولا كإنسان أسود، وإنما كامرأة سوداء[٢٠]. هناك اعتراف متزايد حالياً بأهمية معالجة التمييز القائم على أساس نوع الجنس والعنصر والوضع الاجتماعي الاقتصادي والإعاقة والسن، ليس بشكلٍ منفصل وإنما بالجمع بين خاصيتين أو أكثر[٢١].

---

(١٧) M. B. Anderson, "Understanding the Disaster-development Continuum", 2 *Focus on Gender* 1 (1994); A.R. Quisumbing, "Male-Female Differences in Agricultural Productivity: Methodological Issues and Empirical Evidence", 24 *World Development* 10 (1996).

(١٨) منظمة الأغذية والزراعة، *حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٠/٢٠١١: المرأة في قطاع الزراعة. سدّ الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية، روما، ٢٠١١*؛ و K Hansen-Kuhn, *Women and Food Crises: How US Food Aid Policies Can Better Support their Struggles*, Discussion Paper, ActionAid USA.

(١٩) انظر لجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصية العامة رقم ٢٥؛ والوثيقة A/5518، المرفق الخامس؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ١٨؛ وإعلان ومنهاج عمل بيجين، ١٩٩٥، http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20E.pdf، والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين".

(٢٠) K. Crenshaw, "Demarginalizing the intersection of race and sex: A black feminist critique of antidiscrimination doctrine, feminist theory and antiracist politics", University of Chicago Legal Forum (1989), pp. 139–140 and 149 ff.

(٢١) أشارت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٥٠/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ إلى "أهمية دراسة السمة المشتركة بين الأشكال المتعدِّدة للتمييز".

٢٢- ويدعو موضوع التقرير إلى اعتماد نهج متعدِّد الأبعاد بما أنه يشمل فئتين (الريف - الحضر) ونوع الجنس؛ وتكشف هاتان الفئتان معاً تجارب لا تعرفها المرأة الحضرية ولا الرجل في المناطق الريفية بالضرورة، وإنما تجارب تتعلَّق بالتمييز الذي تتعرض لـه المـرأة الريفيـة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التمييز ضد الفئتين المحددتين اللتين يركِّز عليهما التقرير، أي الأسر المعيشية التي ترأسها إناث، والنساء اللاتي يزاولن أعمالاً مؤقَّتة أو موسمية لا يمكـن فهمـه بالكامل إلا في إطار متعدِّد الأبعاد.

ألف- وصول المرأة الريفية إلى موارد الأراضي والمياه وتحكمهـا فيهـا وملكيتـها لهذه الموارد

٢٣- استناداً إلى مقارنة دولية للبيانات الإحصائية، يُقدر تقرير صادر في عام ٢٠١٠ نسبة الأراضي التي تملكها النساء بأقل من ٢٠ في المائة على المستوى العالمي[٢٢]. ففي شمال أفريقيا وغرب آسيا تقل نسبة النساء بين ملاك الأراضي عن ٥ في المائة، بينما لا يتجـاوز الـرقم فيما يتعلق بأفريقيا جنوب الصحراء ١٥ في المائة[٢٣]. ويشير تقدير ذكرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن ملكية النساء على نطاق العالم تقل عن ٢ في المائة من مجموع الملكية[٢٤]. ويتأثر وصول المرأة الريفية إلى موارد الأراضي والمياه وتحكمها فيها وملكيتها لهذه الموارد بعدد من العوامل، يتصل بعضها بخصوصيات الطابع الريفي، ويخص بعضها الآخر المرأة بصورة أعم.

١- طبيعة الحقوق المعترف بها للمرأة فيما يتعلق بالأرض

٢٤- يثور القلق عندما يتاح للمرأة الوصول إلى الأراضي والموارد لا على أسـاس الملكيـة أو حقوق الملكية وإنما على أساس حق الاستخدام بينما تكون السيطرة لكبار السن من الرجال في المجتمع المحلي. والمرأة التي لا تملك أصولاً ملائمة قد تحرم أيضاً من سلطة اتخاذ القرار علـى مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي[٢٥]. ومن النتائج المباشرة لهذا الوضع قلة الحيوانات الـتي تملكها المرأة وصغر حجمها. وتتولى المرأة رعاية الحيوانات والتجارة في منتجات هذا النـشاط،

---

(٢٢) FAO, *Gender and Land Rights*, Economic and Social Perspectives Policy Brief. No.8, March 2012.

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) UN-Women, Facts and Figures on Gender and Climate Change, available at www.unifem.org/partnerships/climate_change/facts_figures.html?#1.

(٢٥) UN-Women, FAO, IFAD, WFP, Expert Group Meeting, Enabling Rural Women's Economic Empowerment: Institutions, Opportunities and Participation, Submission by Catherine Hill, EGM/RW/2011/BP.1, September 2011, p. 11.

بينما ترجع القرارات المتعلقة بالدخل والمصروفات إلى الرجل الذي يرأس الأسرة المعيشية[٢٦]. وعدم حيازة المرأة لحقوق ملكية الأراضي يؤثر أيضاً على إمكانية حصولها على الائتمان، وبدون دخل ثابت، تواجه المرأة صعوبات في توفير الغذاء لأطفالها[٢٧].

٢٥- وتعترف بعض القوانين العرفية بحقوق الملكية الخاصة بالمرأة ولكن في حالة الملكية المشتركة مع رب الأسرة وبموافقته فقط أو توقيعه. ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، يمتلك الزوجان الأرض ملكية مشتركة ولكن غالباً ما تسجل باسم رب الأسرة فقط. ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى أن السلطات والمجتمعات المحلية لا تشرك المرأة بشكل كاف في عملية تسجيل الأراضي. وعلاوةً على ذلك، لا تحصل المرأة في كثير من الأحيان على معلومات بشأن خيارات تسجيل الأرض[٢٨].

٢٦- وحتى في الحالات التي تستطيع فيها المرأة تسجيل الأرض باسمها، فإن التمتع بحقوق الملكية قد يعوقه عدم اتساق قانون الزواج مع قواعد تسجيل الأراضي. وفي بعض النظم العرفية، لا يجوز تحويل ملكية الأراضي من قرية إلى أخرى. ونتيجةً لذلك، قد يكون على المرأة التي تتزوج رجلاً من قرية أخرى التنازل عن نصيبها من الأرض أو دفع غرامة[٢٩]. وبالإضافة إلى إثبات تسجيل الأرض، يتم التحقق من الملكية أيضاً استناداً إلى الأدلة الدامغة. وهذا الأمر يضعف ممارسة المرأة لحقوق الملكية لأنه بالرغم من الاعتراف الرسمي، فإن اتخاذ القرار والتحكم في الأرض يكونان عادةً في يد رب الأسرة الرجل[٣٠]. وعلى الرغم من أن منح سندات الملكية يجعل الحق في الأرض حقاً فردياً، فإن له أثراً سلبياً يتمثل في استبعاد سكان الريف الذين كانت القوانين العرفية تمنحهم حقوق استخدام الأرض.

٢- هيكل المجتمعات المحلية والقوانين الرسمية في المناطق الريفية

٢٧- تعتبر المناطق الريفية مساحات منخفضة الكثافة السكانية تفصلها مسافة عن المناطق الحضرية، وتتمتع بتقاليد وثقافات اجتماعية[٣١]. وقد يكون سكان الريف، باعتبارهم

---

(٢٦) لجنة وضع المرأة، تقرير الأمين العام، *تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة* (E/CN.6/2012/3)، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الفقرة ٢٥ (يشار إليه فيما يلي بتقرير لجنة وضع المرأة).

(٢٧) OECD, *Gender Inequality and the MDGs: What are the Missing Dimensions?*, September 2010.

(٢٨) J. Brown, "Rural Women's Land Rights in Java, Indonesia: Strengthened by Family Law, but Weakened by Land Registration", 12 *Pacific Rim Law and Policy Journal* (2003), pp. 643–646.

(٢٩) M.H. Nguyen "Rural Women's Property Rights in Vietnam: Weakened by Macroeconomic Reforms", 13 *New England Journal of International and Comparative Law* (2006), p. 132.

(٣٠) J. Brown, note 28 above, p. 643.

(٣١) L.R. Pruitt, (2008) "Gender, Geography and Rural Justice", 23 *Berkeley Journal of Gender Law and Justice* (2008,), pp. 4–7.

أصحاب التقاليد والأعراف ومتبعيها أكثر ميلاً إلى إعطاء هذه الأعراف الأسبقية على القوانين الرسمية. وحتى في حالة نص التشريعات الوطنية على حقوق المرأة، قد تؤدي أسبقية بعض الأعراف إلى أضعاف التمتع بتلك الحقوق(٣٢).

٢٨- ويشير دليل البنك الدولي المعنون *Gender in Agriculture Sourcebook* إلى أن قوة إنفاذ القوانين الرسمية أضعف من قوة إنفاذ الأعراف والتقاليد في المناطق الريفية(٣٣). فهناك تصور بأن القوانين الرسمية تستجيب غالباً لمشاكل الحضر وتنص على حلول حضرية(٣٤). ولهيمنة المصادر المحلية للسلطة عواقب على إعمال حقوق المرأة في المناطق الريفية بمعنى أنها قد تحرم المرأة من القدرة على المطالبة بحقوقها وتحدي مصادر السلطة هذه(٣٥). وبما أن العرف يمثل خصوصية تنفرد بها البيئة الريفية، فإن إلغاء النظم العرفية قد لا يؤدي بالضرورة إلى تعزيز تعايش المساواة بين الجنسين مع التقاليد الثقافية(٣٦). ولا يمكن أن يتحقق تمكين المرأة اقتصادياً إلا بحدوث تغيير في العلاقة بين الجنسين على جميع المستويات، وفي جميع المؤسسات، بما في ذلك الأسرة المعيشية والأهم من ذلك، بمشاركة المرأة وتمثيلها بصورة فعالة(٣٧). ولهذا فإن تزويد المرأة بمعلومات عن حقها في الغذاء وحقها في اللجوء إلى المحاكم للاعتراض على التمييز بالغ الأهمية.

٣- هيكل الأسرة المعيشية وعلاقات القوة

٢٩- ينبغي أن يراعى في تحليل وصول المرأة الريفية إلى الموارد تشكيل الأسرة المعيشية، سواء أكانت أسرة بيولوجية أم أسرة مختلطة (كما هو الحال في الأسر المعيشية القائمة على تعدد الزوجات أو الأسر المعيشية الموسعة) وعلاقات القوى داخل هذه الأسر.

٣٠- ويساعد عدم تكافؤ أدوار الجنسين على التفوق التقليدي للزوج في الأسر المعيشية الريفية. وعلى مستوى الأسرة المعيشية، تعني هذه القيمة الأبوية منح الرجل مزيداً من القوة في التحكم في موارد الأرض والمياه، وفي تحديد تخصيص ميزانية الأسرة المعيشية والتأثير في توزيع الغذاء داخل الأسرة (انظر الفرع دال أدناه).

---

(٣٢) M. R. Vargas, L.R. Pruitt (2012), "CEDAW and Rural Development: Empowering Women with Law from the Top Down, Activism from Bottom Up", 41 *University of Baltimore Law Review*, p. (2012), pp. 278.

(٣٣) World Bank, *Gender in Agriculture Sourcebook* , 2009, p. 127.

(٣٤) لجنة وضع المرأة، تقرير الأمين العام، "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة" (E/CN.6/2012/3)، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الفقرة ٣٠.

(٣٥) World Bank, *Gender in Agriculture Sourcebook*, WB, see note 33 above; *Sourcebook*, p. 130.

(٣٦) تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (A/58/330)، الفقرة ٢٣.

(٣٧) UN-Women، الحاشية ٢٥ أعلاه، الصفحة ١١.

٣١- وفي الأسر المتعددة الزوجات، قد يكون هناك تفاوت في توزيع الموارد بين الزوجات. فقد تعاني الزوجة غير المفضلة وأبناؤها من أشكال تمييز حادة تؤدي إلى زيادة أعبائها المنزلية وضعف فرص حصولها على التعليم وعلى التغذية والرعاية الصحية[٣٨]. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي وراثة رب الأسرة المعيشية، في الأسر المعيشية المتعددة الزوجات، إلى تفتيت قطع الأراضي وحقوق الملكية[٣٩].

٣٢- وقد تواجه المرأة العزبة في الأسرة المعيشية الموسعة درجات أعلى من الفقر والحرمان من الموارد، بما فيها الأرض، حتى وإن كانت الأسرة المعيشية بخلاف ذلك متمتعة بأمن معيشي جيد[٤٠].

٤- الضغط العالمي على حقوق المرأة في موارد الأراضي والمياه

٣٣- أشار المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء إلى أن خصخصة الأسواق المحلية التي تبيع فيها المرأة إنتاجها لزيادة دخل أسرتها المعيشية، بالإضافة إلى سعي العناصر الفاعلة الخاصة وراء الأراضي والتركيز الحالي على الوقود الأحيائي، جميعها يشكل خطراً على أمن المرأة الغذائي ومعيشتها[٤١].

٣٤- وتوضح بعض الدراسات أن انفتاح الأسواق وتحرير التجارة يمكن أن يسهما في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية[٤٢]. غير أن ضمان وجود المرأة الريفية ومنتجاتها في السوق يتطلب حماية مواردها، مثل الأرض، وتنظيم وضعها كمنتج.

٣٥- وتؤدي حيازة الأراضي بالتملك والإيجار على نطاق كبير لإنتاج قصب السكر والذرة اللازمين للوقود الأحيائي إلى تراجع استخدام الأراضي الزراعية في إنتاج الأغذية[٤٣]. ويعتمد عدد كبير من الأعمال التقليدية التي تمارسها المرأة الريفية، مثل الحرف اليدوية، وجمع الفاكهة والمواد الغذائية الأخرى، وصيد الأسماك والحيوانات، والبحث عن المياه، على

---

(٣٨) V.J. Bolt, K. Bird، انظر الحاشيتين ٢١ و٣٢ أعلاه، الصفحة ١٦.

(٣٩) L. Pruitt (2009), "Migration, development, and the promises of cedaw for rural women", 30 *Michigan Journal of International Law*, (2009) p. 739.

(٤٠) R. Holmes, N. Jones, "Putting the Social Back into Social Protection. A Famework for Understanding the Linkages between Economic and Social Risks for Poverty Reduction", Background Note, Overseas Development Institute, 2009, p. 6.

(٤١) تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (A/65/281)، ١١ آب/أغسطس ٢٠١٠.

(٤٢) كما ورد ذكره في آراء وتعليقات منظمة التجارة العالمية، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(٤٣) UN-Women, FAO, IFAD, WFP, Report of the Expert Group Meeting, *Enabling Rural Women's Economic Empowerment: Institutions, Opportunities and Participation*, EGM/RW/2011/Report, September 2011, para 38.

الوصول إلى الأراضي والمياه والموارد الأخرى. وقد طلبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في ملاحظاتها الختامية المقدمة إلى توغو، من الدولة الطرف أن تكفل "ألا تسفر عقود تأجير الأراضي المبرمة مع الشركات الأجنبية عن الإخلاء القسري للسكان المحليين، بمن فيهم النساء والفتيات، أو تشريدهم داخلياً، أو زيادة معاناتهم من انعدام الأمن الغذائي ومن الفقر، وأن تمنح الشركة المعنية و/أو الدولة الطرف المجتمعات المتضررة تعويضات كافية وأراضي بديلة "[٤٤]. ويثير السعي وراء الأراضي والمياه باعتبارهما سلعاً أساسية مشاكل خاصة للمرأة المنتمية إلى المجتمعات المحلية الأصلية التي تعتبر البيئة والأرض عنصرين أساسيين يتميزان بقيمة ثقافية مرتفعة[٤٥].

باء- عدم كفاية الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق وفرص العمل أو التمييز فيه

١- الائتمان والخدمات المالية الأخرى

٣٦- كثيراً ما تعترض عوامل عملية سبيل المرأة الريفية إلى الائتمان، ومنها على سبيل المثال ضعف المهارات المالية بسبب نقص التعليم والتدريب، وضيق الوقت، وضعف القدرة على التنقل، وخدمات النقل، وعدم السيطرة على الأراضي أو الثروة الحيوانية التي يمكن استخدامها كضمانات، بالإضافة إلى الممارسات المؤسسية والحواجز الاجتماعية الاقتصادية والثقافية[٤٦]. ونقص القروض يعوق بدوره قدرة المرأة الريفية على تنظيم المشاريع، نظراً لعدم امتلاكها وسائل الاستثمار في التكنولوجيا ومواد الإنتاج والبنية الأساسية. وتكون مرافق التخزين هامة بصورة خاصة لتوليد الدخل في حالة إنتاج المواد الغذائية القابلة للتلف ولتخزين المنتجات الغذائية تحسباً لأوقات انعدام الأمن الغذائي أو المجاعة.

٣٧- وقد لوحظ أن معظم البرامج المالية الريفية تستهدف أرباب الأسر المعيشية من الذكور ومن ثم تغفل الاعتراف بالمرأة كعنصر منتج له احتياجات مالية ويواجه قيوداً خاصة به[٤٧]. وحصر المرأة في المجال الخاص في بعض البلدان يحد من مشاركتها في التدريب الزراعي أو المالي كما يحد من قدرتها على الاستفادة من العمل مع موظفي الإرشاد أو الأطباء البيطريين[٤٨].

---

(٤٤) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية، توغو (CEDAW/C/TGO/CO/6-7)، ٢٠١٢، الفقرة ٣٧ (هـ).

(٤٥) تقرير لجنة وضع المرأة، الفقرة ١١.

(٤٦) المرجع نفسه، الفقرة ٣١.

(٤٧) FAO, D. Fletschner, L. Kenney, Rural Women's Access to Financial Services. Credit, Savings and Insurance, ESA Working Paper No.11-07, March 2011, p. 2.

(٤٨) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

٣٨- وتوضح البحوث أن المرأة تفضل البرامج التي تساعدها على تكوين المدخرات، وتأمين نفسها من المخاطر، والاقتراض بدون المخاطرة بفقدان أصولها. غير أن المؤسسات المالية كثيراً ما تعتمد على ممارسات متحيزة لا توفر للمرأة منتجات مالية تلائم احتياجاتها. فهذه المؤسسات قد لا تمول الأنشطة التي تديرها المرأة، وقد لا تقبل كفالة المرأة وقد تمنح المرأة ائتمانات أصغر حجماً من تلك التي تمنحها للرجل لأداء أنشطة مماثلة[٤٩].

٣٩- وبالإضافة إلى ذلك، تفترض المؤسسات المالية أيضاً أن المرأة قد تعتمد على رب الأسرة في الحصول على الأموال التي تحتاج إليها. وهذا الافتراض لا تراعى فيه مختلف نماذج تكوين الأسر، مثل الأسر المعيشية المتعددة الزوجات[٥٠] أو التفاعلات الأسرية التي قد تكون ضارة بالمرأة وتؤدي إلى العنف المترلي.

٤٠- ولهذا السبب، لا يكفي وضع برامج مالية موجَّهة إلى الأسر المعيشية الفقيرة، ولكن من المهم جعل المرأة تستفيد منها مباشرة. ومن شأن ذلك أن يدعم وضع المرأة في الأسرة المعيشية وأن يعزز سيطرتها على الموارد وقدرتها على اتخاذ القرار. ولذا فإن الخدمات المالية يمكن أن تحسن ظروف المرأة الريفية إذا ما تصدت للقيود التي تواجهها وإذا ما عززت قدرة المرأة الإنتاجية[٥١] مع تركيزها على إنشاء تعاونيات وجماعات مساعدة ذاتية للمرأة.

٢- الأسواق

٤١- تمثل السوق مكاناً اجتماعياً يربط بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وتوفر الأسواق الدخل والمنتجات الأساسية للأسر المعيشية الريفية، والموارد الغذائية لسكان الحضر والضرائب للإدارات المحلية. ويجب تيسير وصول المرأة إلى الأسواق كبائعة ومستهلكة على حد سواء.

٤٢- وتشكل النساء الغالبية العظمى من البائعين في الأسواق. فهن يمثلن نسبة تتراوح ما بين ٨٠ و٩٠ في المائة من البائعين في أسواق بلدان منطقة المحيط الهادئ. غير أن الأسواق نادراً ما تُتاح فيها للبائعين خدمات الصرف الصحي أو تسهيلات الطهي رغم دفع الرسوم اليومية للسوق. ومعظم النساء اللاتي يقطعن مسافات طويلة ويمضين عدة أيام في السوق لا يحصلن على إسكان ملائم. وهذه الظروف تزيد من مخاطر تعرض المرأة للمضايقة أو الابتزاز أو العنف الجنسي أو المرض. ويتفاقم هذا الوضع في حالة البائعات الحوامل أو المرضعات[٥٢].

---

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٥١) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٥٢) UN-Women, *Safer Spaces and Better Markets in the Pacific Islands*, 27 April 2012.

٤٣- وفي حال تعذر الذهاب إلى الأسواق الحضرية، تستخدم المرأة عادة الأسواق المحلية لبيع إنتاجها. ولذا فإن خصخصة هذه الأسواق قد تحد من قدرة المرأة على الوصول إليها. وقد تواجه المرأة، باعتبارها مستهلكة، أسعاراً أعلى لمنتجات الحضر بسبب البعد وتكاليف الوقود وضعف البنية الأساسية. ولهذا، كثيراً ما تواجه المرأة الريفية أسعاراً أعلى للسلع الاستهلاكية وأسعاراً أقل لمنتجاتها[٥٣].

٣- العمل

٤٤- يوجد تقسيم واضح للعمل بين الجنسين في المناطق الريفية. فغالباً ما تشارك المرأة الريفية في العمل غير الرسمي الذي يكون عادة عملاً موسمياً، لبعض الوقت، وبأجر منخفض. وهي قياساً إلى نظيرتها في المناطق الحضرية، لا تتمتع بحقوق المرأة الحامل (إجازة الأمومة مدفوعة الأجر). وبالإضافة إلى ذلك، نادراً ما تحصل المرأة الريفية على عقد عمل كما أنها تخشى دائماً الفصل. وكثيراً ما تعمل المرأة الريفية في ظل ظروف يشوبها العمل لساعات إضافية، والتحرش الجنسي، والإيذاء اللفظي والجسدي بالإضافة إلى انعدام الأمان بسبب التعرض للمبيدات وغيرها من المواد الخطرة[٥٤].

٤٥- وتوضح البحوث أن مزاولة المرأة الريفية لأعمال غير زراعية يحد من اعتمادها على الزراعة ويوفر لها الأصول اللازمة لمواجهة الصدمات الاقتصادية أو البيئية[٥٥]. غير أن فرص المرأة في الحصول على عمل غير زراعي نادرة في معظم الأحيان.

٤٦- ويرتبط أمن الدخل ارتباطاً وثيقاً بمزايا الضمان الاجتماعي، والحصول على الخدمات الأساسية، والتعليم، والمشاركة في سوق العمل. وبدون دخل ثابت، لا تستطيع المرأة الريفية الاستفادة من برامج المزايا الاجتماعية هذه. وتشير الدراسات التي أُجريت في أمريكا اللاتينية إلى أنه بصرف النظر عمن يرأس الأسرة المعيشية، يعيش عدد أكبر من النساء تحت خط الفقر، وأن ذلك يرجع بصورة رئيسية إلى استبعاد المرأة من قوة العمل المربح[٥٦].

جيم- ضعف فرص الوصول إلى التعليم، والمعلومات، والرعاية الصحية، والقضاء أو التمييز فيها

٤٧- كما سبق تأكيده (الفقرة ٧ أعلاه)، تشكل حقوق الإنسان الأخرى ضمانات لإعمال حق المرأة الريفية في الغذاء. وعلى العكس، فإن ضعف فرص الوصول إلى مجموعة من

---

(٥٣) UN-Women، الحاشية ٢٥ أعلاه، الصفحة ٢٢.

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٥٦) R. Holmes, N. Jones، الحاشية ٤٠ أعلاه، الصفحة ٦.

الحقوق منها، على سبيل المثال لا الحصر، التعليم والمعلومات والرعاية الصحية والقضاء، أو التمييز فيها، يقيد قدرة المرأة الريفية على إطعام نفسها وإطعام أسرتها بكرامة.

٤٨- ويشكل تسجيل الفتيات في المدارس خطوة أولى لضمان المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم. وهناك عدة عوامل تضر بنوعية التعليم الذي تحصل عليه الفتاة في المناطق الريفية. فأولاً، يجري سحب الفتيات من المدرسة كوسيلة تكيف مع الصدمات الاقتصادية أو البيئية نظراً لعدم وجود موارد أخرى تخفف من وطأة عملية المواجهة. وثانياً، تفتقر المدارس الريفية في بعض المناطق إلى شروط الأمان والصحة العامة أو إلى مرافق الصرف الصحي إجمالاً. ويساعد هذا على التسرب من الدراسة، وبخاصة تسرب المراهقات[٥٧]. وثالثاً، يحصر الزواج المبكر نظرة الفتاة في دور المرأة التقليدي ويحد من فرص حصولها على التعليم[٥٨]. ورابعاً، يبقي التعليم على الأدوار التقليدية الممنوحة للفتاة والمرأة[٥٩]. ويشير تقرير الأمم المتحدة بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى إحراز تقدم بطيء للغاية نحو التغلب على التحديات القائمة في محور الفقر – سوء التغذية – ضعف فرص الحصول على التعليم[٦٠].

٤٩- ويرتبط التعليم ارتباطاً قوياً بالقدرة على الحصول على المعلومات. فالأمية تشل قدرة المرأة الريفية في مجالات شتى وبطرق شتى. فعلى سبيل المثال، تؤدي أمية المرأة الريفية إلى حرمانها من التسهيلات الائتمانية وفرص العمل وضعف مشاركتها في عمليات اتخاذ القرار[٦١]. ويؤثر ضعف فرص المرأة الريفية في الحصول على التعليم والمعلومات تأثيراً سلبياً أيضاً في قدرتها على التنظيم[٦٢]. وقد يكون باستطاعة سكان الريف التنظيم في نطاق القرية، لكن المسافات أو نقص البنية الأساسية أو تكاليف النقل بالإضافة إلى القواعد الاجتماعية المؤثرة في العلاقات بين القرى، جميعها يشكل صعوبات في التنظيم خارج القرى[٦٣]. ولهذا السبب، فإن نص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المتعلق بتنظيم جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات الخاصة بالمرأة هو أحد العوامل الأساسية لتحقيق تمكين المرأة الريفية.

---

(٥٧) UNICEF, Water, Environment and Sanitation, http://www.unicef.org/india/wes.html.

(٥٨) UN-Women، الحاشية ٢٥ أعلاه، الصفحة ١١.

(٥٩) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية، أوزبكستان (CEDAW/C/UZB/CO/4)، ٢٠١٠، الفقرة ٣١.

(٦٠) UN Millennium Development Goals Report, 2011.

(٦١) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية، توغو (CEDAW/C/TGO/CO/6-7)، ٢٠١٢، الفقرة ٣٦.

(٦٢) الآراء والتعليقات المقدمة من كولومبيا، ٧ أيار/مايو ٢٠١٢.

(٦٣) M. R. Vargas, L.R. Pruitt, note 32 above, p. 279.

٥٠- ونظراً لعدم وجود مرافق ملائمة للرعاية الصحية في المناطق الريفية، يواجه كل من الرجل والمرأة في الريف قيوداً في مجال الحصول على الرعاية الصحية. فقدرتهما على التنقل كثيراً ما يعوقها نقص الوصول المادي أو الاقتصادي إلى وسائل النقل. غير أن المرأة تحتاج إلى المساعدة في تنظيم الأسرة وفي الولادة، وصعوبة الحصول على هذه المساعدة يمثل عبئاً إضافياً. وفي ظل صعوبة الوصول إلى الأخصائيين الصحيين، تعتمد المرأة الريفية في غذائها ورعايتها الصحية على المعارف التقليدية والنباتات الطبية بالإضافة إلى الأصناف الغذائية والممارسات المحلية[٦٤]. وقد تنجم عن ذلك أحياناً آثار ضارة لحالتها الصحية وحالة أطفالها الصحية. فعلى سبيل المثال، يشير تقرير لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن المرأة، التي تُشخَّص إصابتها بفيروس نقص المناعة البشري في قرى كمبوديا، لا يكون لديها سوى معلومات ضئيلة عن العلاج وتواجه صعوبات في الحصول على المعلومات المتعلقة بحقوقها. ويزيد التمييز الذي تمارسه المجتمعات المحلية من عزلة هذه المرأة المصابة. وبما أن عدداً كبيراً من النساء تنتقل العدوى إليهن من أزواجهن، فإنهن يصبحن أرامل أو يكون عليهن رعاية زوج مريض في ظل معاناتهن من اعتلال الصحة[٦٥]. ولا غنى عن الحصول على التغذية الكافية للأمهات الحوامل والمرضعات اللاتي يتعايشن مع فيروس نقص المناعة البشري. غير أن علاج هذا الفيروس قد يتطلب مبالغ تصل إلى نصف الدخل السنوي للأسرة المعيشية، ما يوقع عدداً كبيراً من الأسر فريسة للفقر[٦٦].

٥١- وتشمل العقبات التي تعترض إعمال حق المرأة الريفية في الغذاء ضعف فرص وصولها إلى القضاء. وتتعلق الحواجز الرئيسية التي تواجهها المرأة بجوهر القانون والعناصر المؤسسية والجوانب الثقافية[٦٧]. وتدخل في الفئة الأولى القوانين التمييزية المتعلقة بالأرض والملكية والإرث؛ بينما تشمل الفئة الثانية نقص المعلومات المتعلقة بالتشريعات التي تهدف إلى حماية حقوق المرأة، وارتفاع تكاليف المشورة القانونية وتكاليف النقل من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية؛ أما الفئة الثالثة للعقبات التي تعترض سبيل المرأة الريفية إلى القضاء فتشمل الوصم والقوالب النمطية في حالة العنف المترلي أو منازعات الإرث، على سبيل المثال[٦٨].

---

(٦٤) تقرير لجنة وضع المرأة، الفقرة ١٠.

(٦٥) UN-Women, *Building Skills, Finding Voices : HIV-Positive Women in Cambodia*, 5 April 2012.

(٦٦) الآراء والتعليقات المقدمة من مؤسسة كاريتاس الدولية، غير مؤرخة.

(٦٧) V. Popescu, General Recommendation on Women's Access to Justice, CEDAW at its 30th anniversary, 2012

(٦٨) المرجع نفسه.

دال- دور المرأة المرتبط بنوع الجنس في المجتمع والأسرة

٥٢- لا تشكل النساء في الريف جماعة متجانسة. إذ تتفاوت أدوارهن واحتياجاتهن من الناحيتين الثقافية والجغرافية. ويتمثل القاسم المشترك بينهن في أن معظم نساء الريف يؤدين أعمالاً أسرية بدون مقابل أو يعملن لحسابهن الخاص في بيع منتجات بأثمان زهيدة في الأسواق المحلية. فالمرأة لا تملك من الفرص والوقت ما يسمح لها بأن تشارك في أسواق العمل بأجر.

٥٣- ونظراً لعدم تقاضي المرأة أجراً أو لتقاضيها أجراً منخفضاً، يُعتبر عملها أقل قيمة[٦٩]. وكثيراً ما تعطى الأنشطة التي يزاولها الرجال والفتيان قيمة أعلى. ويرجع هذا التصور إلى أسباب ليس آخرها صورة الرجل باعتباره "حامياً" في حالة التزاع المسلح. وهذه الأدوار المرتبطة بنوع الجنس تجعل المرأة الريفية مجرد "مساعدة" لرب الأسرة في غواتيمالا[٧٠] أو "زوجة للمزارع" في سري لانكا[٧١]. ويعطي تقرير صادر في عام ٢٠٠٣ مثالاً على ما لأدوار المرأة المرتبطة بنوع الجنس من عواقب وخيمة على حقها في الغذاء. ففي بنغلاديش، يقضي العرف بأن تكون المرأة والفتاة آخر من يأكل، ما يعني أيضاً أنهما تأكلان أقل من الرجل والفتى[٧٢]. وأدى هذا الوضع إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية والتقزم بين النساء والفتيات[٧٣].

٥٤- وتحمل المرأة الريفية عبئاً ثلاثياً ثقيلاً[٧٤]. فهي تنتج نحو نصف الغذاء في العالم[٧٥]. وهي تزرع المحاصيل الغذائية، وترعى الماشية، وتزرع الخضر في حديقة منزلها، وتقوم بصيد الأسماك وجني الثمار من الغابات وتشرف على الحيوانات الصغيرة[٧٦]. وتحمل المرأة والفتاة مسؤولية الأسرة المعيشية، ومسؤولية جمع الوقود وجلب المياه لإعداد الوجبات أو للأغراض الزراعية. وأوضحت دراسة أنه في عام واحد حملت النساء في أفريقيا ما يزيد على ٨٠ طناً من الوقود والمياه والمنتجات الزراعية لمسافة كيلو متر، بينما لم يحمل الرجل سوى ثمن هذا الوزن[٧٧]. وتدخل رعاية الأطفال والمرضى البالغين والأيتام والمسنين عادة ضمن مسؤوليات المرأة[٧٨].

---

(٦٩) تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (A/58/330)، الفقرة ٢١.

(٧٠) قانون العمل في غواتيمالا، المادة ١٣٩.

(٧١) FAO, Rural women and food security in Asia and Pacific: Prospects and paradoxes, 2005, p. 22.

(٧٢) تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (A/58/330)، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الفقرة ٢٠.

(٧٣) المرجع نفسه.

(٧٤) تقرير لجنة وضع المرأة، الفقرة ٦.

(٧٥) FAO, Climate Change, Biofuels and Land, ftp://ftp.fao.org/nr/HLCinfo/Land-Infosheet-En.pdf.

(٧٦) WB، الحاشية ٣٣ أعلاه، ٢٠٠٨، الصفحة ١٣٧.

(٧٧) FAO, Women, Agriculture and Food Security, www.fao.org/worldfoodsummit/english/fsheets/women.pdf.

(٧٨) تقرير لجنة وضع المرأة، الفقرة ٨.

٥٥- وترجع المشاكل التي تكتنف عمل المرأة الريفية إلى أن العمل الزراعي لا يندرج في إطار العمل اللائق على النحو المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولا يتفق مع حقوق ومعايير العمل التي تشجعها اتفاقيات منظمة العمل الدولية. ويشكل انعدام فرص الحصول على عمل لائق سبباً رئيسياً للفقر، وبخاصة في حالة المرأة في المناطق الريفية. وفي ظل حرمان المرأة من حقوق الملكية والإرث، وضعف قدرتها على إبرام العقود والمشاركة في التجارة، وقلة الموارد التي يمكن مبادلتها، يظل العمل والقدرة على إنتاج السلع مصدر القوة الرئيسي المتاح للمرأة الريفية لإعالة نفسها وإعالة عائلتها وأسرتها المعيشية[٧٩]. ورغم ما يشكله العمل الزراعي للمرأة من مصدر رئيسي للقوة، فإنه لا يؤدي إلى التمكين الاقتصادي بسبب عدم الاعتراف به في الإطارين المؤسسي والتشريعي.

٥٦- وتشهد الأدوار الزراعية للمرأة تغييراً نتيجة للهجرة[٨٠]. فهجرة الرجل إلى الخارج قد تزيد من عبء عمل المرأة. أما المرأة التي تهاجر وتُنشئ أسرة معيشية في الحضر فتحتفظ بفكرة انتمائها إلى أسرة أوسع في الريف وكثيراً ما ترسل إليها تحويلات مالية[٨١].

هاء- دراسة حالة: الأسر المعيشية التي ترأسها إناث

٥٧- تتفاوت الأسر المعيشية التي ترأسها إناث في هيكلها. فقد تكون أسرة معيشية تعيلها أنثى أو تديرها أو أسرة محورها الأم أو أسرة تكون فيها الأم منفردة أو الأسرة التي يغيب عنها الرجل. أما فيما يتعلق بتشكيل الأسرة، فهذا النوع من الأسر المعيشية قد يشمل أحد الوالدين الذي يعيش بمفرده مع أطفاله، أو الأسر المعيشية التي ترأسها الجدة[٨٢]. وهناك عدة عوامل تساهم في تكوين الأسر المعيشية التي ترأسها إناث، مثل فروق السن بين الذكر والأنثى عند الزواج، واختلاف العمر المتوقع بين الجنسين، وملكية الأراضي والأموال، وقوانين الأسرة والطلاق[٨٣]. بالإضافة إلى خيانة الذكر والأنثى، وإساءة استعمال الذكر للكحول، والعنف داخل الأسرة، والهجرة، والنزاعات المسلحة، أو الاغتصاب الذي يقع في أثناء هذه النزاعات ويؤدي إلى نبذ الأسر للفتيات والنساء[٨٤]. وبالإضافة إلى ذلك، تؤثر العوامل التاريخية والديمغرافية والاجتماعية - الاقتصادية أيضاً في تكوين الأسر المعيشية التي ترأسها إناث. ففي كينيا، على سبيل المثال، جلبت سلطات المستعمرات عمالاً من القرى

---

(٧٩) UN-Women، الحاشية ٢٥ أعلاه، الصفحة ١١.

(٨٠) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٨١) K. Datta, C. McIlwaine, "Empowered leaders? Perspectives on women heading households in Latin America and Southern Africa", 8 *Gender and Development* (2000), p. 45.

(٨٢) المرجع نفسه، الفقرة ٤٠.

(٨٣) S. Chant, "Households, Gender and Rural-Urban Migration: Reflections on Linkages and Considerations for Policy" 10 *Environment and Urbanization* (1998), p. 15.

(٨٤) K. Datta, C. McIlwaine, *supra* note 81, p. 42.

المستعمرة للعمل في المزارع والأطيان الأوروبية كما أن تطوير البنية الأساسية في المستعمرات والتجنيد في الجيش تطلبا هجرة الرجال بعيداً عن أسرهم المعيشية[٨٥].

٥٨- وهناك فئتان للأسر المعيشية التي ترأسها المرأة: فهناك الأسرة المعيشية التي ترأسها الأنثى من الناحية القانونية ويعترف فيها القانون بالمرأة ربة للأسرة من الناحيتين القانونية والعرفية ويعتبر غياب الشريك الذكر غياباً دائماً. وتشمل هذه الفئة الأسرة المعيشية التي ترأسها الأرملة أو المرأة غير المتزوجة أو المنفصلة أو المطلقة. أما الأسرة المعيشية التي ترأسها أنثى من الناحية الفعلية فتشير إما إلى الحالة التي ترأس فيها المرأة الأسرة المعيشية في ظل وجود زوجها أو إلى الحالة التي يكون فيها الزوج غائباً[٨٦].

٥٩- وتفترض هذه التعاريف أيضاً وجود قيود. فهي تفترض أن الزوج هو العائل الرئيسي للأسرة المعيشية ورب هذه الأسرة. وتستند تعاريف الأسرة المعيشية التي ترأسها المرأة إلى غياب الشريك الذكر، إما بصورة مؤقتة كما هو الحالة في الأسرة المعيشية التي ترأسها المرأة فعلياً، أو بصورة دائمة كما هو الحال في الأسرة المعيشية التي ترأسها المرأة من الناحية القانونية. وهذه التفرقة لا تراعى فيها وظائف مثل توفير الموارد وإدارتها وهي الوظيفة التي تميز رب الأسرة المعيشية بصرف النظر عن نوع الجنس[٨٧]، وتشكيل الأسرة المعيشية. ففي النظم الأسرية المختلطة التي تعيش فيها عدة أجيال مجتمعة أو في الأسر المعيشية التي يتولى فيها نسيب الزوج إدارة الموارد في غيابه، تزداد صعوبة تحديد الرئاسة الفعلية للأسرة المعيشية.

٦٠- وتعتبر ربة الأسرة الأرملة عرضة بصورة خاصة للفقر[٨٨]. فهي تملك أصولاً إنتاجية أقل، ومدخرات أقل ولديها فرص أقل للحصول على معاش، لذا تعتمد على الدعم المقدم من أبنائها[٨٩]. وتتحمل الأم العزبة عادة مسؤولية رعاية المعالين من أفراد الأسرة ما يؤدي إلى تآكل دخلها بصورة كبيرة. ورغم أن الأم غير المتزوجة تعيش في ظروف هشة نتيجة لعدم تكافؤ علاقات القوى وتوزيع الموارد داخل الأسرة المعيشية، فإنها تُستبعد من برامج التحويلات النقدية لأن الحالة الاقتصادية الإجمالية للأسرة المعيشية التي تنتمي إليها هذه المرأة

---

(٨٥) M.H. Clark, "Woman-headed Households and Poverty: Insights from Kenya", 10 *Chicago Journals* (1984), pp. 341342.

(٨٦) الآراء والتعليقات المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة، غير مؤرخة.

(٨٧) المرجع نفسه.

(٨٨) World Bank, *Engendering Development through Gender equality in Rights, Resources and Voice*, 2001.

(٨٩) S. Klasen, T. Lechtenfeld, F. Povel, *What About the Women? Female Headship, Poverty and Vulnerability in Thailand and Vietnam*, 2011, p. 7.

تتجاوز الحد الأدنى للدخل[٩٠]. وتزيد معدلات الإعالة في الأسر التي ترأسها إناث عن معدلات الإعالة في الأسر المعيشية التي يرأسها الرجل[٩١].

٦١- وعند تحديد تكاليف إعالة الأسرة المعيشية، ينبغي ألا يقتصر الحساب على التركيز على عدد الأشخاص المعالين، وإنما ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أيضاً ضآلة وفورات الحجم بما أن الأسر المعيشية الأكبر حجماً يمكن أن تنتج سلعاً أكثر بتكاليف أقل[٩٢]. وبالإضافة إلى ذلك، تغفل الدراسات التي تقارن الحالة الاقتصادية للأسرة المعيشية التي ترأسها أنثى بالحالة الاقتصادية للأسرة المعيشية التي يرأسها ذكر التحري عن رفاه المرأة النسبي في الأسرة المعيشية التي يرأسها ذكر وبالعكس، رفاه الرجل النسبي في الأسرة المعيشية التي ترأسها أنثى[٩٣].

٦٢- وعلى الرغم من أن عدد نساء الريف اللاتي يعانين الفقر يفوق عدد الرجال، فإن ذلك قد لا يعني بالضرورة أن الأسر المعيشية التي ترأسها إناث أفقر من الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور. وتشير دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في عشرين بلداً إلى أن فقر المرأة الريفية ينعكس على الأسرة المعيشية[٩٤]. وتشير بحوث أخرى إلى أن النتائج تتوقف على عدد من العوامل، مثل الإطار الأسري، ونوع الأسرة المعيشية التي ترأسها الأنثى، واختيار واستخدام مقاييس المعادلة ومراعاة وفورات الحجم[٩٥].

٦٣- وتساهم العوامل المحددة لهشاشة وضع المرأة في تعرضها للفقر نظراً لافتقارها إلى وسائل مواجهة هذا الخطر[٩٦]. وتتغير حالة فقر الأسرة المعيشية عادة على مر الزمن. ومع ذلك، هناك حالات يكون فيها فقر بعض الأسر المعيشية دائماً[٩٧].

٦٤- وأوصت لجنة حقوق الطفل بضمان توافر برامج الرعاية الاجتماعية ومرافق الرعاية البديلة وخدمات رعاية الأطفال صغار السن بشكل كاف للأسر المعيشية التي ترأسها إناث وتيسير وصول هذه الأسر إليها[٩٨]. ويمكن تحسين مستوى معيشة الأسر المعيشية التي ترأسها إناث بالسماح لهن بالحصول على فرصة عمل وسكن وغذاء ومياه صالحة للشرب وخدمات

---

(٩٠) R. Holmes, N. Jones، الحاشية ٤٠ أعلاه، الصفحة ٦.

(٩١) S. Chant, note، الحاشية ٨٣ أعلاه، الصفحة ١٤.

(٩٢) S. Klasen et al، الحاشية ٨٩ أعلاه، الصفحة ٧.

(٩٣) WB، الحاشية ٨٨ أعلاه، ٢٠٠١.

(٩٤) FAO, *The State of Food Insecurity in the World*, 2010, pp. 2223.

(٩٥) S. Klasen, T. Lechtenfeld, F. Povel, see note 81 above, p. 6; S. Chant, *Female Household Headship and the Feminization of Poverty: Facts, Fictions and Forward Strategies*, New Working Paper Series 9, LSE Gender Institute.

(٩٦) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٩٧) *The Chronic Poverty Report 2004/05*, Institute for Development Policy and Management, University of Manchester.

(٩٨) لجنة حقوق الطفل، الملاحظات الختامية، بالاو (CRC/C/15/Add.149)، ٢٠٠١، الفقرة ٣٨.

صرف صحي وكهرباء[٩٩]. ويمكن أن تساهم برامج القضاء على الجوع في الحد من الفقر والجوع بين هذه الأسر المعيشية رهناً باشتمالها على مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في عدم التمييز والشفافية والمشاركة والمساءلة[١٠٠]. وفيما يتعلق بالأسر المعيشية التي ترأسها إناث عاملات، ينبغي توفير إجازات الأمومة لفترات طويلة، والمشورة، والدعم المالي[١٠١]. وبالإضافة إلى ذلك، يجب التصدي للوصم والتمييز ضد الأم العزبة[١٠٢]. وقد تنظر المجتمعات الريفية إلى المرأة المطلقة أو المنفصلة على أنها منحرفة وتحرمها من حقوقها[١٠٣]. ويعني ذلك أن الأسرة المعيشية التي ترأسها أنثى تفتقر إلى دعم الدولة والمجتمع المحلي على حد سواء.

٦٥- وتحتاج الأسرة المعيشية المشردة التي ترأسها أنثى إلى الوصول إلى المرافق العامة المتخصصة. فينبغي إتاحة الإسكان الاجتماعي في المناطق التي فرّت منها الأسرة أو في المناطق التي تقيم فيها[١٠٤]. إلى أن يتم تطبيق حلول دائمة لمسألة انعدام ملكية الأرض[١٠٥].

٦٦- وتوصي المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه بوضع برامج لدعم الأسر المعيشية التي ترأسها إناث عن طريق تخصيص أموال للتدريب المهني، ومحو أمية البالغين، وخطط الائتمان، وتوفير حوافز لتوظيفها، وتقديم المساعدة في مجال الرعاية الصحية وإعانات الإسكان[١٠٦].

---

(٩٩) لجنة حقوق الطفل، الملاحظات الختامية، نيكاراغوا (CRC/C/NIC/CO/4)، ٢٠١٠، الفقرة ٦٩؛ وزامبيا (CRC/C/15/Add.206)، ٢٠٠٣، الفقرة ٥٥؛ وترينيداد وتوباغو (CRC/C/TTO/CO/2)، ٢٠٠٦، الفقرة ٥٨؛ وتقرير ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، الزيارة إلى العراق (A/HRC/16/43/Add.1)، ٢٠١١، الفقرة ٧٠.

(١٠٠) المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (A/HRC/13/33/Add.5)، الفقرة ٨٣(و).

(١٠١) لجنة حقوق الطفل، الملاحظات الختامية، أوروغواي، (CRC/C/URY/CO/2)، ٢٠٠٧، الفقرة ٣٩.

(١٠٢) لجنة حقوق الطفل، الملاحظات الختامية، تونس (CRC/C/TUN/CO/3)، ٢٠١٠، الفقرة ٤٤.

(١٠٣) UN-Women, FAO, IFAD, WFP, Report of the Expert Group Meeting, *Enabling Rural Women's Economic Empowerment: Institutions, Opportunities and Participation* (EGM/RW/2011/Report), September 2011, para 37. انظر أيضاً: K. Datta, C. McIlwaine, *supra*، الحاشية ٨١ أعلاه، الصفحة ٤١.

(١٠٤) تقرير ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، البعثة إلى كرواتيا (E/CN.4/2006/71/Add.3)، ٢٠٠٥، الصفحة ٣.

(١٠٥) تقرير ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، البعثة إلى سري لانكا (A/HRC/8/6/Add.4)، ٢٠٠٨، الفقرة ٨٥.

(١٠٦) تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، البعثة إلى المكسيك (E/CN.4/2006/61/Add.4)، ٢٠٠٦، الفقرة ٦٩(ج)'٥'.

واو- دراسة حالة: المرأة التي تزاول عملاً مؤقتاً أو موسمياً

٦٧- قد تحتاج المرأة الريفية إلى ممارسة عمل مؤقت، يكون مرتبطاً بمواسم في كثير من الأحيان؛ وإلا ظلت بدون عمل أو في حالة بطالة جزئية لفترات طويلة[١٠٧]. وترى المنظمة الدولية للهجرة أن قرار المرأة بالهجرة، رغم استناده إلى أسباب تتعلق بالأمن الغذائي، والهروب من الأدوار التقليدية للجنسين، والعلاقات الأسرية غير المُرضية والعنف القائم على نوع الجنس والتمييز، مرتبط بتزايد الطلب في الحضر على عملها في مجالات الخدمة المترلية، والصحة، ورعاية الأطفال والمسنين، والزراعة، وصناعات الملابس والترفيه[١٠٨]. ولا تستطيع المرأة الريفية سوى اختيار الأعمال التي لا تتطلب مهارات كبيرة في القطاعات السالف ذكرها، نظراً لضعف مستوى مؤهلاتها ومهاراتها.

٦٨- وتتمثل أنواع العمل المتاحة للمرأة في الخدمة المترلية، والتمريض، والاشتغال بالجنس، والعمل في مصانع الملابس الموجهة إلى التصدير في المناطق الحضرية وزراعة محاصيل التصدير غير التقليدية. وفيما يتعلق بنوعية الأعمال من حيث حماية حقوق الإنسان، هناك غياب واضح لحرية تكوين الجمعيات والمساومة الجماعية، يقترن في كثير من الأحيان بالسخرة والتمييز والتحرش[١٠٩].

٦٩- ولا يحق للعمال المؤقتين والموسميين في عدد كبير من البلدان الحصول على إجازة أبوة أو أمومة (مدفوعة الأجر)[١١٠]. ففي نيوزيلندا، تواجه نساء الريف ومعها نساء الماوري والمحيط الهادئ ونساء الأقليات الأخرى صعوبات في الحصول على إجازة رعاية طفل وأمومة.

٧٠- ولا توفر نظم الضمان الاجتماعي المستندة إلى الاشتراكات الفردية الضمان الاجتماعي الكافي للمرأة التي تمارس عملاً غير رسمياً، أو التي لا تستطيع المساهمة بقدر كافٍ في النظام، مثل المرأة التي تمارس عملاً موسمياً أو مؤقتاً[١١١]. وتشكّل النساء الريفيات اللاتي يعملن في قطاع الملابس في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية نسبة ٨٠ في المائة من العمال

---

(١٠٧) FAO, IFAD, ILO, (2010) *Gender Dimensions of Agricultural and Rural Employment: Differentiated Pathways out of Poverty, Status, Trends and Gaps*, Rome.

(١٠٨) الآراء والتعليقات المقدمة من المنظمة الدولية للهجرة.

(١٠٩) UN-Women, *Enabling rural women's economic empowerment*، الحاشية ٢٥ أعلاه، الصفحة ١٥.

(١١٠) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية، نيوزيلندا (CEDAW/C/NZL/CO/6)، ٢٠٠٧، الفقرة ٣٦.

(١١١) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الملاحظات الختامية، شيلي (E/C.12/1/Add.105)، ٢٠٠٤، الفقرة ٢٠.

وتواجههن ظروف عمل سيئة وتمييزاً. وغالباً ما تمارس المرأة في لاو عملاً مؤقتاً وموسمياً لا يوفر لها أمان عمل كبير[١١٢].

٧١- وفي إسبانيا، تعتمد الزراعة الكثيفة للفراولة بالكامل تقريباً على الأيدي العاملة الموسمية. ويجري التعيين في البلد الأصلي ويستند إلى معايير مثل الحالة المدنية، والأمومة والالتزام بالعودة في نهاية العقد. ولا يوفر الإطار القانوني الإسباني سوى حماية ضئيلة للغاية للعمال الموسميين. ولا يتقاضى العامل أجراً في الأيام التي لا يعمل بها ويكاد يكون التمثيل النقابي لهؤلاء العمال مستحيلاً. وهذا الوضع يعرّض المرأة لممارسات تعيين تمييزية ولعدم احترام حقوق العمل مع إخضاعها في البلد المضيف لتبعية أصحاب العمل، ما يزيد من مخاطر استغلالها[١١٣].

٧٢- ويمكن أن يكون تغير المناخ والكوارث عاملين من العوامل المشجعة للهجرة. فهما يمكن أن يؤديا إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية وزيادة الضغط على أدوار الجنسين ووضع المرأة[١١٤].

رابعاً- الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى توفير الحماية القانونية للمرأة الريفية

٧٣- ينبغي أن تعترف جميع الاستراتيجيات والسياسات منذ البداية بما يلي:

(أ) لكل من المرأة والرجل في الريف احتياجاته المحددة لكسب العيش وأداء دوره ومسؤولياته؛

(ب) يقتضي تصميم جميع المشاريع عمليات قائمة على المشاركة تشمل المرأة والرجل الريفيين على قدم المساواة؛

(ج) المرأة الريفية عنصر مُنتج ونشط في التنمية الريفية والزراعة والاقتصادات المحلية والوطنية، وتساهم في الأمن الغذائي والرفاه الاجتماعي؛

(د) تمثل المرأة الريفية فئة متنوعة من حيث السن أو الدين أو الانتماء الإثني أو الوضع الاجتماعي - الاقتصادي أو الحالة المدنية أو محل الإقامة الجغرافي.

٧٤- والاعتبار الأساسي لزيادة حماية المرأة عن طريق الاستراتيجيات والسياسات التي تعزز المساواة القانونية والفعلية هو اعتبار قانوني نابع من التزامات الدولة المتعلقة بحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي. فهناك ضرورة قانونية لمعاملة المرأة الريفية على قدم المساواة

(١١٢) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (CEDAW/C/LAO/CO/7)، ٢٠٠٩، الفقرة ٣٥.

(١١٣) الآراء والتعليقات المقدمة من الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان.

(١١٤) الآراء والتعليقات المقدمة من المنظمة الدولية للهجرة.

مع الرجل الريفي ومع الرجل بصورة عامة. وهذا يتطلب اعتراف الدول بأنماط التمييز المتعددة التي تواجهها المرأة الريفية واتخاذ إجراءات محددة الهدف في هذا الشأن.

٧٥- وبالتوازي مع الالتزامات القانونية، توضّح البحوث أن التصدي لانعدام المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الوصول إلى الموارد الإنتاجية مفيد للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وتشير دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠١١ إلى أنه إذا ما أُتيحت للمرأة الريفية فرصة متساوية مع فرصة الرجل للوصول إلى الموارد الإنتاجية، فإنها تستطيع زيادة غلة مزرعتها بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المائة، ما يسمح بتخفيض عدد من يعانون الجوع بما يتراوح بين ١٠٠ مليون و١٥٠ مليون. وبذلك تساهم المرأة في تحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي على حد سواء[١١٥]. ويدعو المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما "السلاح السري ضد الجوع"[١١٦].

٧٦- وينبغي توجيه الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى حماية المرأة الريفية نحو ما يلي:

(أ) التصديق على صكوك القانون الدولي المشار إليها في الجزء الثاني من الدراسة لتوفير الحماية لحقوق المرأة في المناطق الريفية و/أو إزالة التحفظات التي أُبديت بشأنها؛

(ب) نقل أحكام القانون الدولي الخاصة بحقوق المرأة في المناطق الريفية إلى التشريعات الوطنية. وقد يتطلب ذلك إصلاح القوانين الحالية كما يتطلب اعتماد تشريعات جديدة. وينبغي في الحالتين التصدي للتقاليد أو الأعراف الاجتماعية التي يكون أثرها تمييزياً ضد المرأة الريفية، بوسائل منها سياسات العمل الإيجابي؛

(ج) اتباع سياسات ملائمة للتعاون الدولي والمعونة الأجنبية فيما يتعلق بالمرأة الريفية. وهذا لا يحدث حالياً إلا بشكل ضئيل. فتقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال، توضّح أنه في السنوات الأخيرة كانت نسبة ٥ في المائة فقط من المعونة الموجهة إلى القطاع الزراعي تركز تحديداً على المساواة بين الجنسين[١١٧]. كما أنه في سياق التحرير المتزايد للتجارة في المنتجات الزراعية، ينبغي أن تهدف الاستراتيجيات والسياسات الحكومية تحديداً إلى حماية فرص حصول المرأة على الغذاء وتعزيز قدرتها على شراء الغذاء وحقها في ذلك؛

(د) المساواة في فرص الوصول إلى المياه وغيرها من الموارد الإنتاجية الريفية والتحكم فيها. فينبغي أن تكفل القوانين والسياسات الوطنية للمرأة الحق في الأرض وحقوق

---

(١١٥) FAO, *The State of Food and Agriculture 2010–2011: Women in Agriculture. Closing the Gender Gap for Development*, Rome, 2011. See also FAO, *Gender Equality*, available at www.fao.org/docrep/014/am859e/am859e10.pdf.

(١١٦) O. de Schutter, "Our secret weapon against hunger: gender equality and women's empowerment", *Gender Network*, 2012.

(١١٧) OECD, *The Development Co-operation Report*, 2011.

الملكية. ويجب أن تُشجّع التشريعات التغيير، بما في ذلك التغيير في القوانين العرفية، وأن تقضي بتسجيل الأراضي بأسماء النساء وبموافقة النساء على تعديل الحقوق المتصلة بالأرض. ويمكن تشجيع برامج الزراعة التعاقدية التي تراعي المرأة كطرف متعاقد لمعادلة الممارسة الشائعة المتمثلة في تعاقد البائعين بصورة شبه دائمة مع الرجال[١١٨]. وينبغي أيضاً أن تعترف الصكوك الوطنية بالمرأة وتدعمها في عمليات التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره والحد من مخاطر الكوارث بحماية موارد المياه والأغذية والطاقة وسبل الرزق والصحة؛

(هـ) توفير خدمات مالية تستجيب لاحتياجات المرأة وشواغلها، وتستفيد منها المرأة مباشرة. ويمكن أن تشكّل آليات شبكات الأمان والاحتياطيات الغذائية لمواجهة الطوارئ استراتيجيات للتصدي لحرمان المرأة الريفية من الأمن الغذائي بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية[١١٩]. كما أن تشجيع منح القروض المصرفية باسم المرأة ييسّر وصولها مباشرة إلى الموارد المالية ويوضّح بصورة أكبر احتياجاتها المحددة كعنصر فاعل في المجال المالي. ويساهم ذلك أيضاً في الأمن المالي للمرأة ويُعزز الروابط داخل الأسرة المعيشية، ويحد من معدلات الطلاق وهجر المرأة[١٢٠]؛

(و) اتباع سياسات اقتصادية تكفل العمل اللائق والتوظيف لنساء الريف، بمن فيهن النساء اللاتي يمارسن أعمالاً مؤقتة وموسمية، في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي على حد سواء. وينبغي أن توفر هذه السياسات الأجر اللائق، والأمن الغذائي والتغذوي، وأن تحسّن ظروف المعيشة، وتوفّر الحماية الاجتماعية، وتتيح المساومة الجماعية، وحرية تكوين الجمعيات. وينبغي تنمية فرص العمل غير الزراعي في قطاعات البنية الأساسية والصحة والتعليم والمال بالإضافة إلى خدمات التأمين، أو الصناعات الريفية أو المتاجر الريفية[١٢١]. وينبغي أن يُستكمل ذلك بآليات للحماية الاجتماعية، بما في ذلك مرافق رعاية الطفل، والتأمين الصحي والمعاشات بغية تخفيف عبء العمل داخل الأسرة وتمكين المرأة من العمل[١٢٢]؛

(ز) برامج التثقيف والحملات الإعلامية المحددة الهدف والموجهة نحو التغذية، وتنظيم الأسرة، والخدمات المالية والسياسات الرامية إلى ضمان تمثيل المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرار والانضمام إلى التعاونيات الزراعية. وينبغي منح المرأة الريفية فرصة الوصول إلى الأسمدة

---

(١١٨) O. de Schutter، الحاشية ١١٩ أعلاه.

(١١٩) تقرير لجنة وضع المرأة، الفقرة ١٨.

(١٢٠) المرجع نفسه، الفقرة ٣٢.

(١٢١) UN-Women، الحاشية ٢٥ أعلاه، الصفحة ١٢.

(١٢٢) الآراء والتعليقات المقدمة من كولومبيا.

والمبيدات والبذور وتحصين الماشية ومرافق التخزين والتكنولوجيا الملائمة لاحتياجاتها وأنشطتها والملائمة كذلك لقدرتها البدنية واستعمالها وتوفير المعلومات المتعلقة بهذه الأمور[١٢٣]؛

(ح) تشجيع التكنولوجيات الرامية إلى تلبية احتياجات المرأة والتي يمكن أن تزيد الإنتاجية وتختصر العمل الشاق ومن ثمّ تساعد في التخفيف من الأعباء الثقيلة التي تقع على عاتق المرأة[١٢٤]. وينبغي أن يعترف واضعو السياسات باختلاف المرأة الريفية عن الرجل فيما يتعلق بالمعرفة والاحتياجات والاهتمامات والقيود في مجال زراعة أصناف جديدة من المحاصيل أو تربية الماشية. واستخدام مصادر بديلة لوقود الطهي يُقلل وقت إعداد الطعام، ويزيد فترة تخزين الأغذية ويُخفّض الحاجة إلى جمع الحطب يومياً. ويشكّل الحد من استخدام المواقد المعتمدة على الحطب جانباً هاماً لتحسين الحالة الصحية للمرأة[١٢٥]؛

(ط) الرصد والتقييم. ينبغي جمع بيانات عن توزيع الموارد داخل الأسرة المعيشية مع إيلاء الاعتبار لهيكل اتخاذ القرار وتكوين الأسرة.

خامساً- الممارسات الجيدة

التشريع

٧٧- أدخلت رواندا إصلاحات على تشريعاتها المتعلقة بالإرث وحيازة الأرض بتوفير حماية واضحة للمساواة بين الجنسين. وسن هذه الصكوك التشريعية الجديدة دعمته مشاركة المرأة في الحكم المحلي وفقاً للنص الدستوري الذي يقضي بألا تقل نسبة تمثيل المرأة في جميع عمليات اتخاذ القرار عن ٣٠ في المائة[١٢٦].

الالتزامات السياسية

٧٨- على المستوى الإقليمي، يتضمن إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن الغذائي في أفريقيا (٢٠٠٣) التزام الدول الأفريقية بتخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من ميزانياتها الوطنية للتنمية الزراعية[١٢٧].

---

(١٢٣) الآراء والتعليقات المقدمة من المنظمة الدولية للهجرة.

(١٢٤) T. Paris et al, "Assessing the impact of participatory research in rice breeding on women farmers", 44 *Experimental Agriculture* 1, 2008, 92–112; T. Paris and T.T. Chi, "The Impact of row seeder technology on women labor", 9 *Gender, Technology and Development* 2, 2005, 158–183.

(١٢٥) UN-Women, "Green cook stoves improving women's lives in Ghana", 25 April 2012.

(١٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(١٢٧) تقرير لجنة وضع المرأة، الفقرة ٢٠.

٧٩- وتحالف Men Engage Alliance هو تحالف عالمي يجمع بين المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة التي تشجع مشاركة الرجال والفتيان في تحقيق المساواة بين الجنسين.

التحسينات على مستوى الأسرة المعيشية

٨٠- أنشأت منظمة للمزارعات في نيبال مرفقاً لتخزين نحو ٨٠ صنفاً من أصناف الأرز. وفي الهند قررت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تدعيم الإدارة المحلية لتيسير إتاحة الحبوب الغذائية، وبخاصة في المناطق الريفية النائية والأقل نمواً[١٢٨].

٨١- وفي جنوب أفريقيا أنشئ صندوق الإضاءة بالطاقة الشمسية بالتعاون مع المرأة الريفية لإنشاء برامج للائتمان بالغ الصغر من أجل دعم بيع النظم المترلية الشمسية. ونُظّمت تعاونية للمرأة الريفية بغية إدارة القروض وصيانة النظام[١٢٩].

٨٢- وفي كينيا ومالي وملاوي، بدأ استخدام المواقد الخزفية لتقليل الوقت الذي تمضيه المرأة في جمع حطب الوقود. إلا أن التقارير تشير أيضاً إلى أن عدم توافر السيولة لدى النساء وعدم رغبة أزواجهن في المساهمة في النظم المبتكرة لاستخدام الطاقة قد أعاقا استفادة المرأة من هذه التطورات[١٣٠].

الخدمات المالية

٨٣- في بنغلاديش، يقدم مصرف غرامين قروضاً طويلة الأجل لتمويل الأراضي والمساكن بشرط تسجيلها بأسماء النساء، بينما يوفر مشروع توليد الدخل للنهوض بالفئات الضعيفة الذي أنشأته مؤسسة BRAC حوافز للمرأة لتكوين مدخرات للاستثمار ومواجهة الأزمات.

٨٤- وتوفر مؤسسة التضامن للتمويل بالغ الصغر في مصر التمويل بالغ الصغر بضمان جماعي للنساء فقط. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان لديها ما يزيد على ٦٠٠ ١٠٣ مقترضة نشطة وحافظة قيمتها ١٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٨٥- وفي أوزبكستان، نظمت لجنة المرأة بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة سلسلة عمليات تدريب، عن طريق شبكة لجماعات المساعدة الذاتية، للمرأة في المناطق الريفية لتدعيم قدرتها على الاستفادة من الفرص الاقتصادية، وتنمية مهاراتها في العمل التجاري وإدارة الأموال وتمكينها من فهم النظم الائتمانية. ولاستكمال هذه المبادرة، قدم مصرف الائتمان البالغ الصغر، بالتعاون مع حكومة أوزبكستان كمساهم رئيسي، ائتمانات بالغة الصغر إلى جماعات المساعدة الذاتية للمرأة الريفية بسعر فائدة سنوي أقل كثيراً من الأسعار

(١٢٨) الآراء والتعليقات المقدمة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند.

(١٢٩) UN-Women، الحاشية ٢٥ أعلاه، الصفحة ٢٤.

(١٣٠) المرجع نفسه.

السائدة. ومنذ إطلاق المبادرة في عام ٢٠١٠، شرعت نحو ٢٠٠ امرأة في مبادرات تجارية عززت سبل معيشتهن وثقتهن بالنفس ومركزهن في مجال اتخاذ القرارات في القرى[١٣١].

٨٦- وتدير هيئة الأمم المتحدة للمرأة برنامجاً لتدعيم فرص الكسب الاقتصادي للمرأة ذات الدخل المنخفض والمصابة بفيروس نقص المناعة البشري في كمبوديا. وأنشأت الهيئة أيضاً صندوقاً للمساواة بين الجنسين قدم قروضاً صغيرة لنحو ١ ٣٠٠ امرأة لمساعدتهن في بدء نشاط تجاري صغير.

خدمات المعلومات والاتصالات

٨٧- قام عدد من مجالس القرى في الهند بحوسبة قواعد البيانات لتحسين وصول المرأة الريفية إلى البيانات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالبرامج والخطط الحكومية[١٣٢].

٨٨- وأنشأت مؤسسة Ekgaon Technologies برنامجاً للخدمات المصرفية المتنقلة عن طريق الرسائل القصيرة مكّن المرأة الريفية في تاميل نادو بالهند من الوصول إلى المعلومات والخدمات المصرفية للمصارف الوطنية[١٣٣]. واستُخدم نظامٌ مماثل في غانا لإتاحة فرصة الوصول إلى الأخصائيين الصحيين. ونتيجة لذلك، انخفض معدّل الوفيات بين الأمهات في القرى التي طُبِّق فيها نظام الرسائل القصيرة[١٣٤].

٨٩- وأتاح مشروع تديره منظمة غير حكومة في إكوادور تدريب ما يزيد على ٣٠٠ امرأة في المناطق الريفية على استخدام التكنولوجيا المعتمدة على الحاسوب. وأتاح هذا المشروع للفتيات إمكانية الوصول إلى برامج التعلم من بُعد، وعزز قدرة القيادات النسائية على التواصل مع السلطات العامة لتقديم مشاريع لمياه الصرف والإسكان ومياه الشرب[١٣٥].

الخدمات العامة

٩٠- أُدخلت إصلاحات في مجال تقديم الخدمات العامة في طاجيكستان ومولدوفا. ويجتمع أفراد الإدارة المحلية في "قاعة خدمات" يقدمون فيها الخدمات إلى السكان في المسائل المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والسجل المدني وجوازات السفر

---

(١٣١) UN-Women, *Rural Women in Uzbekistan Unite to Learn Business Skills and Generate Livelihoods*, 31 May 2012.

(١٣٢) تقرير لجنة وضع المرأة، الفقرة ٣٣.

(١٣٣) المرجع نفسه.

(١٣٤) UN-Women، الحاشية ٢٥ أعلاه، الصفحة ٢٣.

(١٣٥) UN-Women, *ICT Training Open Windows of Opportunity for Rural Women*, 26 April 2012.

والحقوق المتعلقة بالأرض. ويحدث اللقاء بين الناس والإدارة مرة كل أسبوع. ويزيل هذا النظام الأعباء البيروقراطية المعوّقة لوصول الناس إلى الخدمات العامة(١٣٦).

الأسواق

٩١- لتحسين الأسواق في جزر سليمان، أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكة لتحسين الأسواق مع الحكومات ومنظمات البائعين في الأسواق في منطقة المحيط الهادئ. وزُوِّدت مواقعُ الأسواق بمطابخ ومراحيض ووسائل الاستحمام وأماكن مأمونة لنوم النساء والأطفال بتكلفة منخفضة. واستُكملت المجموعة بمركز للتعليم والحرف اليدوية يسمح بتعلُّم مهارات جديدة لتنويع التجارة وزيادة الدخل(١٣٧).

سادساً- الاستنتاجات

٩٢- على الرغم من إحراز بعض أوجه التقدُّم الملحوظة، ينبغي زيادة الاهتمام بمصالح المرأة الريفية وشواغلها واحتياجاتها. ولا تزال أنماط التمييز مستمرّة وتمنع النساء من إعمال حقوقهن. وقد أوضحت هذه الدراسة أن الإطار القانوني اللازم لإزالة أنماط التمييز المحددة هذه التي تؤثر في المرأة الريفية إطارٌ قائمٌ ويجب على الدول الالتزام به. ولتحقيق ذلك، يجب أن تتصدّى الدول بنشاطٍ للتمييز الفعلي والقانوني ضد المرأة الريفية باستخدام عدد من الاستراتيجيات الشاملة واتّباع الممارسات الجيدة. وأوضحت اللجنة الاستشارية في الدراسة بعض هذه الاستراتيجيات والممارسات. وتوصي اللجنة الدول، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، باعتماد مزيد من هذه الاستراتيجيات والممارسات الجيدة. وينبغي أن يكون الهدف هو تحسين إعمال حق المرأة الريفية في الغذاء واتخاذ التدابير للتصدّي للتمييز ضد المرأة الريفية وضد المرأة بصورة عامة في المجالين العام والخاص على حدٍّ سواء.

---

(١٣٦) UN-Women, *One-Stop-Shop Service Delivery in Tajikistan*, 11 April 2012.

(١٣٧) UN-Women, *Safer Spaces and Better Markets in the Pacific Islands*, 27 April 2012.